مكتب المجلس عقد اجتماعه برئاسة الغانم

الغانم مترئسا اجتماع مكتب المجلس

الوسمي والحمد خلال الاجتماع

جانب من الاجتماع

عقد مكتب مجلس الأمة اجتماعا أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وحضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي وأمين سر المجلس النائب فرز الديحاني، ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب الدكتور عبيد الوسمي، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب أحمد الحمد ، بالإضافة إلى الأمين العام لمجلس الأمة خالد بو صليب.

دعوا "التشريعية" إلى الانتهاء من إنجاز تقاريرها المتعلقة بهذا الشأن خلال شهر

28 نائباً يدعون إلى احترام حكم «الدستورية» وتسريع إصدار قانون المفوضية العليا للانتخابات

فايز الجمهور

28 نائبا يدعون إلى احترام حكم المحكمة الدستورية

الجمهور: الشعب الكويتي بأكمله شاهد ما حصل في الانتخابات الأخيرة من شوائب وأخطاء جسيمة وخطيرة

أستغرب من عدم وجود آلية منضبطة لعملية الانتخاب رغم أن برلماننا موجود منذ 60 عاما

قدم 28 نائبا طلبا تضمن 4 بنود منها التأكيد على احترام حكم المحكمة الدستورية، وكذلك تسريع اصدار قانون المفوضية العليا لشؤون الانتخابات لتدارك الشبهات والشكوك التي شابت العملية الانتخابية الماضية.

وهي كما يلي:

أولا: التأكيد على الاحترام الكامل لأحكام المحكمة الدستورية والآثار المترتبة عليه.

ثانيا: تسريع اصدار قانون المفوضية العليا لشؤون الانتخابات لتدارك الشبهات والشكوك التي شابت العملية الانتخابية الماضية.

ثالثا: التأكيد على اي قرار بشأن للعودة للشعب بعد ضمان شفافية العملية الانتخابية.

رابعا: دعوة اللجنة التشريعية إلى الانتهاء من انجاز تقاريرها المتعلقة بالتشريعات الخاصة بالعملية الانتخابية خلال مدة شهر.

من جهته أعلن النائب فايز الجمهور عن تقديم طلب موقع من 28 نائبا لاستعجال بعض القوانين الخاصة بمعالجة ما يشوب الانتخابات من أخطاء وحماية حقوق الشعب في اختيار من يمثلهم.

وقال الجمهور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة " لقد شاهد الشعب الكويتي بأكمله ما حصل في الانتخابات الأخيرة من شوائب وأخطاء جسيمة وخطيرة وربما كانت هناك شبهة تزوير" ، معتبرا أنها " حادثة لم يكن لها سابقة بهذا المستوى من الخطورة ".

وأوضح ان " الخطورة تتمثل في الانقضاض على إرادة الأمة وعدم تحقيق رغبة الشعب الكويتي في اختيار ممثليه بالتوجه الصحيح ".

واستغرب الجمهور عدم وجود آلية منضبطة لعملية الانتخاب رغم ان البرلمان الكويتي موجود منذ ٦٠ عاما، معربا عن اعتقاده بأن " غياب تلك الآلية يؤدي إلى اختطاف إرادة الامة في اختيار ممثليها وتحريف رغباتها الحقيقة فيمن يستحق أن يمثلها في قاعه عبدالله السالم ".

وأضاف أنه لمعالجة تلك الثغرة فقد تقدم بطلب نيابي لاستعجال بعض القوانين التي تمس العملية الانتخابية، مؤكدا اهمية الرجوع " للشارع الكويتي الذي أتى بنا كنواب للمجلس ومن حقه ان نرجع له ونبين له كل الذي حصل وهو صاحب القرار ".

وشدد الجمهور على ان " اختطاف قرار الشعب أمر مرفوض ولن نسكت عنه" موضحا ان الطلب يؤكد على الاحترام الكامل لأحكام المحكمة الدستورية والآثار المترتبة عليها وأخصها استعادة المجلس لكامل صلاحياته الدستورية ".

وقال إن الحكم يستوجب ممارسة النواب لكامل صلاحياتهم الدستورية والنهوض بواجباتهم نحو تحقيق المصلحة العامة للأمة، مؤكدا التأييد المطلق لأي قرار نحو العودة الى الشعب لاختيار ممثليه متى ما كان ذلك ضمن حدود الدستور وتوافرت فيه الضمانات لشفافية العملية الانتخابية. وشدد الجمهور على أهمية الانتهاء من إصدار التشريعات اللازمة وأخصها قانون المفوضية العليا للانتخابات للإشراف على العملية الانتخابية لضمان سلامتها وعدم العبث فيها.

وأكد أهمية إلغاء الفرز في اللجان الفرعية على أن يكون الفرز في اللجنة الأصلية تحت إشراف الإعلام الخارجي والمحلي وتحت أعين مناديب المرشحين ، مضيفا أن التشريع يجب أن يشمل حق المرشح في وجود مندوب له في كل لجنة وان يتم الكشف عن أوراق التصويت للجميع بما فيهم وسائل الإعلام المتواجدة في قاعه الفرز. وأوضح أن من الأمور الداعمة للشفافية حق إعادة الفرز في حال وجود طعون تطالب بإعادة الفرز وان يكون هناك (بروجكتر) لعرض ورقة التصويت لتعزيز الضمانات حول صحة الانتخابات وسلامتها.

وأكد الجمهور أهمية الانتهاء من التشريعات المتعلقة بالبطاقة المدنية و توزيع المناطق بحسب الدوائر الانتخابية وذلك لضمان عدم هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والحد من إصدار أية مراسيم تتعلق بالعملية الانتخابية.

وطالب اللجنة التشريعية بضرورة استعجال تقاريرها حول هذه الموضوعات خلال شهر من تاريخه، معربا عن اعتقاده ان من أسباب إبطال المجلس عدم وجود مفوضية تشرف على مراسيم الحل ومراسيم إعلان الانتخابات، داعيا جميع النواب إلى ضرورة التوقيع على الطلب المقدم لدى مكتب الرئيس.

اعتبروا أن استمراره يعد «جريمة كبرى بحق الوطن»

نواب: مجلس 2020 مرفوض شعبيا وسياسيا

خالد العتيبي

العتيبي: الأمة عبرت عن رفضها للمجلس العائد من خلال نتائج «المبطل»

العبيد: هل من المعقول أن تقتل فرحة الشعب الكويتي بسبب خطأ إجرائي؟

لا يزال حكم المحكمة الدستورية أول أمس ببطلان مجلس 2022 ومن ثم العودة إلى مجلس 2020 يلقي بظلاله على الساحة النيابية.

في هذا الإطار قال عضو المجلس المبطل خالد العتيبي إن مجلس 2020 مرفوض شعبياً وسياسياً وقد عبرت عنه الأمة من خلال نتائج مجلس 2022.

وأضاف العتيبي «أخيراً وباختصار، يعتبر استمرار مجلس 2020 جريمة كبرى في حق الوطن والعمل السياسي والإرادة الشعبية».

من جهته قال عضو المجلس المبطل حمد العبيد «الحمدلله على كل حال وأسأل الله أن أكون قد وفقت في هذه الفترة الوجيزة أن أكون صوتكم في قاعة عبدالله السالم، فرحنا واستبشرنا ببوادر عهد جديد، وخطاب سياسي استثنائي للقيادة السياسية».

وتساءل العبيد قائلاً «هل من المعقول أن تقتل فرحة الشعب الكويتي ويضيع مجهوده بسبب خطأ إجرائي ونرجع للمربع الأول».

حمد العبيد

أحمد مطيع بعد حضوره الاجتماع النيابي: أؤكد التزامي بالمبدأ الذي تبنيته وعاهدت الشعب عليه

أحمد مطيع

أكد النائب أحمد مطيع بعد حضوره الاجتماع النيابي في ديوان المونس أنه ملتزم بالمبدأ الذي تبناه وعاهد الشعب عليه وأن مصلحة الكويت عنده فوق كل اعتبار.

وكان 17 نائبا قد عقدوا اجتماعا في ديوان النائب خالد المونس للتباحث حول مستجدات الساحة السياسية.

والنواب هم: حسن جوهر وشعيب المويزري وحمدان العازمي ومحمد الحويلة والصيفي الصيفي ومهلهل المضف ومهند الساير وقامر السويط وفارس العتيبي ومبارك الحجرف وعبد الله المضف وعبد الكريم الكندري وعبد العزيز الصقعبي وحمد المطر واسامة الشاهين وسعود ابو صليب وخالد العتيبي.

دعا رئيس الوزراء إلى استثمار محبة الناس وفتح صفحة جديدة مع جميع النواب

الطريجي: التعاون البناء في إطار الدستور والابتعاد عن الخلافات التي عطلت الإصلاح والإنجاز التشريعي

دعا النائب الدكتور عبد الله الطريجي إلى فتح صفحة جديدة من التعاون البناء في إطار الدستور ، بين النواب وبعضهم من جهة ، وبين المجلس والحكومة من جهة أخرى، والابتعاد عن الخلافات والانتماءات السياسية والقبلية والعائلية والطائفية التي كانت سببا في تعطيل مسيرة الإصلاح والإنجاز التشريعي الذي انتخبنا الناس من أجله.

وأضاف في تصريح صحفي إن المواطن مستاء من عدم تعامل مجلس الأمة مع قضاياه وأولوياته بالشكل المطلوب، مؤكدا أن الخطأ وارد في العمل السياسي وغيره، لكن المكابرة التي تكون على حساب الناس ليست مقبولة ولا مبررة.

ودعا الطريجي النواب إلى التوافق على الأولويات والملفات الشعبية التي تحقق التنمية والإصلاح السياسي المفقودين حتى الآن، مؤكدا أن الكويت وشعبها يستحقان التضحية والعمل من أجل تصحيح أخطاء الماضي.

وأعرب الطريجي عن أمله في تغليب الحكمة ، وأن ما يجمع النواب أكثر مما يفرقهم ، ولا ذنب للمواطن في استمرار الاختلافات ، مؤكدا أنه لا يشك في حرص النواب كافة على مصلحة الكويت والكويتيين ، وإن اختلفت الوسائل في بعض الأحيان.

وطالب الطريجي رئيس الحكومة المكلف سمو الشيخ أحمد النواف باستثمار محبة الناس له والرصيد الشعبي في فتح صفحة جديدة مع جميع النواب كفيلة بتعزيز جهود المصالحة الوطنية وتحقيق الإنجاز وتحسين معيشة المواطنين .

وأعرب عن أمله في أن تشهد الفترة المقبلة تعاونا يحقق المصلحة العامة، ويجنب البلاد المزيد من التناحر السياسي الذي رأينا آثاره السلبية على الجميع.